بلاغة الجملة الشرطية ودلالتها
(حكم الإمام علي (رض) ومواعظه نموذجا)

د. علي إبراهيم البراهيم

مدخل:

تعرض النحاة وعلماء اللغة منذ تقعيد النحو وتقنينه في العصور الأولى إلى تركيب أسلوب الشرط وتحليله، وأعطوا إشارات تُميّز جملة الشرط عن غيرها من الجمل لما لها من خصائص وسمات ؛ لكنهم لم يصرحوا باستقلالها في التركيب عن غيرها من الجمل، لكن الزمخشري كان جريئا في طرحه إذ عدّ الجملة الشرطية من أنواع الجملة الخبرية فقال: " والجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية "(١)، وهو في ذلك لم يكن مبتدعا بل وصل إلى نتيجة اعتمدت على مقدمات، وذلك بالتأمل في الجملة الشرطية ومقارنتها بأنواع الجملة الأخرى.

الدراسة تتناول الجملة الشرطية في مبناها ومعناها ووظيفتها التي تجعلها جديرة بالاستقلال، مع أن أغلب النحاة عدّوها ضمن الجملة الفعلية ؛لأنهم اعتبروا التقسيم السابق للجملة هو قسمة لفظية، إلا أن المتأمل في تركيب الجملة الشرطية ودلالتها يجد في القول باستقلالها رعايةً للخصائص الموضوعية فيها،فسياقات الظاهرة اللغوية في الجملة الشرطية من خلال مكوناتها وعلاقاتها وخصائصها المميزة لها، وإفراد الجملة الشرطية من بين أنواع الجملة الأخرى فيه خدمة بالغة لأسلوبٍ يرتبط بسياقات الحكمة ارتباطا وثيقا من خلال نقل الحقائق الثابتة والمقطوع بها، والتأثير على المتلقي.

تم جمع المادة التي قامت عليها الدراسة من مجموعة من كتب التراث وهي: الإعجاز والإيجاز للثعالبي، ودستور معالم الحكم للقضاعي، والحكمة الخالدة لابن مسكويه، والعقد الفريد لابن عبدربه، والكامل للمبرد، وعيون الأخبار لابن قتيبة.

الجملة الشرطية في الحكم والمواعظ:

وردت الجملة الشرطية في الحكم والمواعظ –محل الدراسة– مئة وإحدى عشرة مرة امتازت بدخول اثنتين من أدوات الشرط هما (من) و (إذا)، وأداة ثالثة جاءت مرة واحدة هي (لو)،وفي أغلبها جاء الشرط والجزاء فعلين ماضيين،وفيما يلي تحليل لها من حيث الشكل والخصائص اللفظية،وبعده الوقوف على الوظيفة والدلالة.

جاءت الجملة الشرطية في الحكم والمواعظ غالبا مصدرة بأداة الشرط (من) إذ جاءت في مئة واثنتين من الحكم،فهي الأداة الغالبة في الجمل الشرطية إذا نظرنا إلى العدد الإجمالي للجمل،والسبب في ذلك أحسبه هو المتلقي المقصود في توجيه الحكمة والموعظة فهي موجهة إلى العاقل لا غير،ولا يكون غيرها في الخطاب إلا إذا كان هناك خلط بين الآدميين وغيرهم(٢)،وفي الحكمة واضح أن الخطاب موجه للعاقل لذا كان تركيز الإمام على هذه الأداة التي تخدم السياق. وجاءت ثمان حكم مصدرة بأداة الشرط (إذا) التي هي لما يستقبل من الزمان،وهي كما قال المبرد: " لا يجازى بها لأنها موقتة بزمن فالفعل بعدها معلوم الوقوع مرتبط بالحين على العكس من استعمال (إن) وغيرها من حروف الجزاء التي لا يُدرى أيقع الفعل بعدها أم لا "(٣). وفي الجملة الشرطية ظواهر نوجزها في الآتي:

أ- فعل الشرط:

الغالب في فعل الشرط هو الماضي إذ لم يأت المضارع إلا في موضعين فقط،ومجيء الماضي في الشرط يحوله إلى المستقبل لأن زمن التعليق الشرطي بالنسبة لأدوات الشرط الجازمة هو المستقبل غالبا حتى لو كانت الصيغة في الماضي،إلا إذا جاء لفظ (كان) في تركيب الشرط فإنه يبقى على دلالته على الزمن الماضي كما نص على ذلك المبرد،والرضي(٤).

ومن أمثلة ذلك قوله:" من أبدى صفحته للخلق هلك" و " من لان عوده كشف أغصانه" و " من جرى في عنان أمله عثر بأجله" و " من كثر مزاحه لم يخل من حقد عليه أو استخفاف به" و " إذا تمّ العقل نقص الكلام" و " من أيقن بالخلف جاد بالعطية "(٥)،وما جاء منه مضارعا فنحو قوله:" من لم يكن له حياء ولا سخاء فالموت أولى به من الحياة"(٦)،وقوله:" من لم يملك غضبه لم يكمل عقله"(٧).

ب – بناء الشرط للمفعول:

جاء فعل الشرط مبنيا للمفعول في ثلاث حكم فقط وهي قوله: " من عُرِف بالحكمة لاحظته العيون بالوقار"(٨)، وقوله:"لوكُشِف الغطاء ما ازددت إلا يقينا" و"ومن أُعجِب برأيه ضلّ"(٩)،وفيها نجد أن المعنى منصب على الوصف لنائب الفاعل ففي الأولى الوصف بالحكمة،وفي الثانية وصف الغطاء بالكشف،وفي الثالثة وصف نائب الفاعل بالعُجب،ولذا جاءت الصيغة مبنية للمفعول إذ إن المعنى فيها لا يراد منه الفاعل ولا ينصرف إليه.

ج – جواب الشرط:

لقد غلب الفعل الماضي غيره من الأزمنة في جواب الشرط غير أنه تنوع في تركيبه في بعض المواضع،فجاء مضارعا مجزوما بـ(لم) في خمس حكم،نحو قوله:" من كثر مزاحه لم يخل من حقد عليه أو استخفاف به" و " من أكثر فكره في العواقب لم يشجع"(١٠)،وقوله:" من لم يملك غضبه لم يكمل عقله" و " من رضي بقسم الله لم يحزن على ما في يد غيره" و " من عرف الأيام لم يُغفل الاستعداد"(١١)، وجاء الجواب جملة اسمية مقرونة بالفاء في خمس حكم،وذلك نحو قوله:" من لم يكن له حياء ولا سخاء فالموت أولى به من الحياة"(١٢)، وقوله:" من أكل خبز البر وشرب ماء فراتا وآوى إلى ظل فهو في نعيم"(١٣)،وقوله:" من نظر في عيوب الناس ورضيها لنفسه فذلك الأحمق بعينه" و " من كان مطيته الليل والنهار فإنه يُسار به وإن كان لا يسير" و" من حسنت علانيته فنحن لسريرته أرجى"(١٤)،وجاء فعل أمر مقرونا بالفاء في أربع حكم،نحو قوله:" إذا أملقتم فتاجروا الله تعالى بالصدقة" و " إذا قدرت على عدوك فاجعل العفو عنه شكرا للقدرة عليه"(١٥)،وقوله:" من قوي فليقو على طاعة الله ومن ضعف فليضعف عن محارم الله"(١٦)، وقوله:" من أراد الغنى بغير مال والكثرة بلا عشيرة فليتحول من ذل المعصية إلى عزّ الطاعة"(١٧)،وقد جاء في الحكمتين الأوليين المصدرتين بأداة الشرط (إذا) فعل الشرط أمرا مباشرا لأن في الشرط خطابا،أما في الأخريين فقد جاء في صيغة المضارع المسبوق بلام الأمر لأن الحديث عن غائب إذ بدأ الشرط بـ(من) التي تشير إلى عاقل غائب.

وجاء الجواب في أسلوب النهي باستعمال الأداة (لا) الداخلة على المضارع مقرونا بالفاء في حكمتين فقط،وهما قوله:"إذا تواصلت إليكم أطراف النعم فلا تنفروها بقلّة الشكر"(١٨)،وقوله:" من علم من أخيه مروءة جميلة فلا يسمعنّ فيه الأقاويل"(١٩)،وجاء في أسلوب التعجب في حكمة واحدة وهي قوله:" إذا كنت في إدبار والموت في إقبال فما أسرع الملتقى"(٢٠).

د – بناء الجواب للمفعول:

كما جاء الشرط فعلا مبنيا للمفعول في بعض الحكم جاء الجواب كذلك في بعض آخر، لكنه أكثر من الشرط إذ ورد الجواب مبنيا للمفعول عشر مرات في تسع حكم،وذلك نحو قوله:" من سلّ سيف البغي قُتِل به" و" من أبصر عيب نفسه شُغِل عن غيره، ومن رضي بقسم الله تعالى لم يحزن على ما فاته" و " من دخل مداخل السوء اتهم" و " من خالط الأنذال حُقِّر،ومن جالس العلماء وُقِّر" و" من أكثر من شيء عُرِف به"(٢١)،فحين يذكر الإمام الشخص بالوصف المشروط بعد فعل الشرط يأتي الجواب مشيرا إلى النتيجة والفعل المترتب على الوصف المتقدم،وبالتالي يأتي الفعل في صيغة المبني للمفعول الذي هو المعنيّ بالأمر.واللافت للنظر هنا أن مجيء جواب الشرط مبنيا للمفعول في هذه الحكم ارتبط أغلبه –إن لم يكن كلّه–بعيوب خُلقية وأمور سيئة مشينة فناسب أن يكون في الجواب نوع من التحقير والمهانة،وهو ما نحسّه من صيغة الفعل المبني للمفعول،فتأمل قوله:" من مزح اسُتُخِف به" و " من أكثر من شيء عُرِف به"(٢٢)،وقوله:" من استحيا حُرِم"(٢٣)،وقوله:" من زنى زُني به" و " من تشبه بقوم عُدّ منهم" و "من ضيّعه الأقرب أُتيح له الأبعد"(٢٤).

نظرة وتأمل:

بعد هذا العرض لأحوال الجملة الشرطية في الحكم والمواعظ نقف على بعض المسائل المهمّة فيها لمزيد من التأمل وخدمةً لمبحث الدلالة فيما بعد.

اقتصرت الجملة الشرطية على ثلاث

أدوات من أدوات الشرط وهي (من) و (إذا) و (لو)،والأغلب فيها هو استعمال الأداة (من) التي وردت في مئة واثنتين من الحكم أي بنسبة ٩١٪،من مجموع الجمل الشرطية،أمّا الأداة (إذا) فقد وردت في ثمان حكم بنسبة ٧٪،وأمّا الأداة (لو) فقد وردت مرة واحدة فقط،وهذا يجعلنا نقف عند الأداة (من) وقفة تأملية في دلالتها وكثرة ورودها ممّا يجعل الحكمة والموعظة مرتبطة بالمتلقي ارتباطا وثيقا لأن (من) لا تأتي إلا للعاقل.

الغالب في فعل الشرط وجوابه هو الفعل الماضي،وجاء الجواب جملة اسمية في خمس حكم فقط،فما السر في كثرة كون الجواب جملة فعلية،وقلّة كونه جملة اسمية ؟.

دلالة الجملة الشرطية:

احتلت الجملة الشرطية مكانة خاصة بين أنواع الجملة العربية لما لها من مزيّة في التركيب والدلالة، فهي نموذج متفرد من حيث طبيعة الإسناد وشكله والأطراف المشاركة فيه، فهناك تركيب عنصر الشرط،وتركيب عنصر الجواب،والأداة التي تقوم بمهمّة الربط الحيوي بين التركيبين،وللشرط في العربية وظيفتان: الأولى: معنوية وتتمثل في إضافة معنى الشرط إلى الجملة.والثانية: أسلوبية أو تركيبية وهي جعل جملة الجواب معلقة بجملة الشرط تعليق السبب بالمسبب أو المعلول بالعلّة(٢٥)،وكان التركيز على أداة الشرط (من) إذ كانت هي الغالبة في تشكيل التراكيب الشرطية الواردة في الحكم،وذلك بسبب خصوصية في (من) لا توجد في بقية الأدوات،فأداة الشرط (إن) مثلا هي حرف دال على الشرط فقط،أي تقوم بمهمّة الربط وعقد السبب والمسبب بين الجملتين،وهي بذلك دالة على معنى في غيرها،أمّا (من) فهي تدل على شيئين أحدهما: دلالتها على الشخص العاقل،والآخر: دلالتها على العموم،وهذه الدلالة الخاصة في (من) لا نجدها في الأدوات الأخرى التي تقتصر في دلالتها على زمانٍ أو مكانٍ أو شيء غير عاقل،فإذا كانت هناك إشارة إلى فاعل عاقل فيها فليس بدلالتها مباشرة وإنّما بدلالة الإسناد الحاصل في فعل الشرط أو جوابه،كما أنّ دلالة (من) على العموم يجعل منها أداة معبّرة عن ربط الحقائق الثابتة المرتبطة بالإنسان على وجه العموم والإطلاق،وهي وظيفة لا تقوم بها أداة أخرى من أدوات الشرط ؛ولذا فإنّ الإمام في حكمه اتكأ في أسلوب الشرط على هذه الأداة لأن الخطاب فيها موجه للإنسان العاقل وحده،والحكيم عندما يطلق حكمه فإنّه يرمي إلى تثبيت تجارب وحقائق سبر أغوارها وأدرك نتائجها،فيرسلها للناس مسلّمات محسومة النتائج،وتعليق الجزاء على الشرط بـ(من) في الجملة الشرطية يضع الإنسان أمام قضية حاسمة، فإمّا أن يفعل أو يترك بحسب دلالة الفعل حُسنا أو قبحا،وعليه يكون ترتيب الجزاء،وبسبب هذه الدلالات في (من) كثُر استعمالها في الحكم والمواعظ لمناسبتها للمعاني المراد إيصالها للمتلقي.

دلالة فعل الشرط الماضي:

أداة الشرط (من) من الأدوات التي تجعل زمن التعلق الشرطي هو المستقبل،حتى لو كان فعل الشرط ماضيا،وهو ما نصّ عليه النحاة،لكنّ مجيء فعل الشرط ماضيا في سياق الحكمة مع أداة الشرط (من) يجعل الأمر مختلفا ؛لأن المسألة لا ترتبط بأمر محدد الوقوع من حيث الزمن بل إن المسألة مرتبطة بحقيقة متعلقة بفعل معيّن متى ما وقع وقعت النتيجة،ومثل هذا الأمر يقوم على العموم والإطلاق لا على التقييد وتحديد الزمن ؛ولذا يمكننا القول بأن التراكيب الشرطية الواردة في الحكم بأداة الشرط (من) وفعل الشرط فيها ماض هي صالحة للوقوع والتحقق في كل الأزمنة الماضي والحاضر والمستقبل،ومجيء الفعل الماضي في مثل هذه التراكيب يؤكد مسألة العموم والإطلاق،فالماضي يكثر معه تعدد الدلالة بتعدد سياقاته في الكلام ؛ولذا فإن الجمل الشرطية المصدرة بـ(من) والتي جاء فعل الشرط معها ماضيا جاء الجواب فيها ماضيا أيضا إلا القليل -وذلك لأسباب سنقف عليها لاحقا- ممّا يؤكد تثبيت الحقيقة واعتماد تحقق الجواب على تحقق الشرط دون النظر إلى زمن معيّن.

يقول الإمام:" من لانت كلمته وجبت محبته "(٢٦). يعلّق الإمام هنا وجوب المحبّة بلين الكلمة والرفق في الخطاب مع الآخرين،فالمسألة هنا أخلاقية وحقيقة نابعة من تجربة سابقة،ولا شك في أنّ تحقق الجواب يُعدّ مستقبلا لتحقق الشرط لكن الحقيقة مطلقة عامة من حيث وجودها،ولا علاقة لها بزمن معيّن،وزمن الفعل في الشرط والجواب إنّما جاء ماضيا ليؤكد مسألة التحقق.

وفي قوله:" من أبصر عيب نفسه عمي عن عيب غيره"(٢٧) يقرر الإمام نتيجة حتمية تتحقق بتحقق الشرط،فالإنسان

الذي يقف على عيوبه ينشغل بها فلا يبصر عيوب الآخرين لأن ما أدركه من نفسه شغله عن غيره،وإذا تأملنا الفعل (أبصر) بمعنى (أدرك) وجدنا أن مجيئه في صيغة الماضي آكد في التعبير عن المعنى المراد،وأكثر وقعا في النفس ممّا لو قال الإمام –مثلا–:من يبصر عيب نفسه يعمى عن عيب غيره،بجعل الشرط والجواب فعلين مضارعين؛لأن في الماضي إشارة خاصة تتناسب والمعنى،فالمضارع في هذا السياق يشعر بمعالجة الفعل في الحال أو الاستقبال،وهو ما لا يتوافق مع إطلاق هذه الحقيقة.

وفي هذا السياق جاءت مجموعة من الحكم امتازت بالإيجاز الشديد إذ اقتصرت على الشرط والجواب فقط دون ذكر أيّ متعلقات أو إضافات أخرى،ممّا يضع المتلقي أمام مواقف كثيرة تنطبق عليها الحقيقة نفسها،أو تعدد في المصاديق والفكرة واحدة،وهذا أسلوب من الحكيم يجعل من مخيّلة المتلقي تتسع في التفكير والتعمق في حقائق الأمور وسبر أغوارها ؛ولتتضح الصورة نعرض بعض الأمثلة.

قال الإمام:" من استحيا حُرم" و " من هاب خاب "(٢٨)،وقوله: " من أكثر أهجر" و " من تفكّر أبصر " و" من اشتاق سلا " و " من نال استطال " و " من زنى زُني به " و " من جفا طغى"(٢٩)، فالإمام هنا يقرر شروطا ونتائج فيها من العموم والإطلاق ما يجعل المتلقي أمام مخيّلة واسعة مفتوحة على كثير من المصاديق المحتملة،لكن الحقيقة تبقى واحدة سواء في ذلك الجوانب المادية والمعنوية،فعندما يعلّق الإمام الحرمان على الحياء يجعل المتلقي يعيش حالة من التأمل والتعمق في المراد من كلمة (استحيا)،فأيّ حياء هذا الذي تكون نتيجته الحرمان؟!

لا شك أنّ الحياء صفة جميلة محمودة لاسيّما إذا ارتبطت بسلوك يجعل من الإنسان ذا قيمة وشأن في المجتمع،ويكون الحياء أجمل وأروع إذا كان من المرأة ؛لأن التعبير بـ(من) التي هي للعاقل يشمل الرجل والمرأة،فالصفات الخُلقية التي ركّز عليها الإمام في حكمه تشمل الجنسين ولا فرق بينهما فيها،لكن النتيجة في الجواب (حُرم) تضع المتأمل أمام حياء من نوع خاص،وهو إمّا أن يكون حياء في غير موضعه فيفوّت على صاحبه ما كان مستحقا له،وإمّا أن يكون مقصود الإمام بالحرمان هو أن يُحرم المرء من أمور مباحة فيها من الفوائد والمكاسب المادية والمعنوية نتيجة حياء قد يكسبه أشياء من جهة أخرى،فالظاهر هو الحرمان والباطن هو المكسب والرضا النفسي. وفي قوله:" من أكثر أهجر " يحث المتلقي على الوقوف عند فعل الشرط (أكثَر) وتأمل القصد وتحديد المراد،وهذا لا يتم إلا بإدراك معنى الجواب في كلمة (أهجر) التي تعني الفحش في المنطق،فهي مأخوذة من (الهُجْر) وهوالهذيان والقبيح من القول(٣٠)،وبذلك ندرك مقصود الإمام من كلمة (أكثر) في الشرط التي تعني كثرة الكلام الذي يكون مدعاة إلى الخطأ وطريقا إلى القبح والإساءة ؛لأن ذلك هو حال من يطلق العنان للسانه،والإمام بهذه العبارة الشرطية الوجيزة يقرر فائدة الصمت أو قلّة الكلام وضرر كثرته.

وفي قوله:" من اشتاق سلا " يتبادر للمتلقي –بمجرد أن تطرق العبارة سمعه– حالة من التناقض أو عدم التوافق،فمن المعروف عادةً أن الشوق للشيء يتبعه التذكر دائما وحضور المشوق إليه،فكيف يكون السلو والنسيان نتيجة الشوق ؟!

الذي يظهر من العبارة الوجيزة التي اكتنفها الشرط –فاقتصر على فعله وجوابه دون متعلقات أو مكملات أخرى–أنّ الإمام يؤكد حصول حقيقة ما إذا عاش المرء الشوق، وهي أنّ المشتاق يتوجه بفكره وقلبه وأحاسيسه إلى المشوق إليه فيكون شغله الشاغل،وفي هذه الحالة لابد أن ينسى ويسلو عن أشياء أخرى قد تكون مهمّة ومن لوازم حياته،لكنّ درجة الشوق تنسيه إيّاها،وبعبارة أخرى نقول: إنّ الشوق بقدر ما يجعل المشتاق متعلقا بالمشوق إليه يكون نسيانه وغفلته عن أمور أخرى،فالإمام هنا يضع قاعدة وجدانية حتمية تمثلت في أسلوب الشرط.

إنّ فعل الشرط مع (من) جاء ماضيا في كل الحكم التي تركبت من جمل شرطية إلا في حكمتين اثنتين جاء مضارعا منفيا،وهذا يقودنا إلى القول بأن الحكمة –كما أشرنا سابقا–تنقل حقيقة ثابتة مؤكدة تقع بوقوع الشرط،والفعل الماضي هو الأقرب إلى هذا المعنى بوصفه متحقق الوقوع ؛ولذا انمازت تراكيب الشرط في الحكم سواء ما جاء منها بـ(من) أو بـ(إذا) لغلبة الفعل الماضي في طرفي الشرط الفعل والجواب،وفيما يخص الأداة (من) –التي تصدرت الجمل الشرطية في مئة واثنتين من الحكم من أصل مئة وإحدى عشرة حكمة وردت في أسلوب الشرط–نشير عطفا على ما تقدم إلى أنّ (من) من الأدوات المهمّة في زمن الربط بين الجواب والشرط،فهي لا تدل على زمن معيّن من أزمنة الربط، والإبهام

ملازم لها(٣١)،وهذا الإبهام ساعد على الإطلاق والعموم،وعلى ارتباط الفعل الماضي بها في الحكم ممّا زاد من تثبيت الحقيقة وتأكيد المعنى في النفوس،فالإمام حين قال:" من طلب شيئا ناله أو بعضه "(٣٢)،فإنه باستخدامه الفعلين الماضيين (طلب) في الشرط و(نال) في الجواب يؤكد على حقيقة ونتيجة شبه محسومة بتحقق الشرط،فمع كون الفعلين ماضيين إلا أنّ وقوعهما وتحققهما في المستقبل شبه مؤكد بدلالة صيغة الماضي ؛ولذا نجد الإمام يعطف على الجواب بقوله: أو بعضه،ليؤكد حصول النتيجة إذ ليس من المحتوم أن ينال الطالب كل ما يريد لكن حتمية نيله بعض مطلوبه حاصلة لا محالة.

دلالة جواب الشرط:

جاء جواب الشرط في الحكم المصدرة بـ(من) في الأغلب في الزمن الماضي إلا في مجموعة قليلة جاء مضارعا مجزوما،والذي يبدو أن سبب مجيئه مضارعا هو ارتباطه بـ(لم) النافية الجازمة،فصيغة المضارع المنفية في هذه الحكم تدل على الحركية والاستمرار،فمن يتحقق فيه الشرط يتحقق فيه الجزاء ويبقى بشكل مستمر،ومثال على ذلك قوله:" من أكثر فكره في العواقب لم يشجع "(٣٣)،فالذي يسيطر عليه التفكير في عواقب الأمور تهيّبا لا يتحصل على الشجاعة والإقدام،ويبقى في حالة الخوف والتردد مادام مفكرا في سوء العواقب والنتائج،وهذا معنى يُؤدَّى بصيغة المضارع لدلالته على الاستمرار.

وكذا قوله:" من رضي بقسم الله له لم يحزن على ما في يد غيره "(٣٤)،فإن الذي يرضى بما يقسمه الله له في الحياة يبقى راضيا غير متأسف ولا حزين لما في أيدي الناس ممّا حُرم منه،وعدم الحزن وحصول الرضا هو حالة مستمرة قائمة ما قام الشرط،وهذه دلالة تتمثل في الفعل المضارع الدال على الاستمرار سواء حصل ذلك في الماضي أو الحاضر أو المستقبل ؛لأن المقصود بالاستمرار هو ذلك المصاحب لفعل الشرط،ففي أيّ زمن حصل الشرط تكون النتيجة معه مستمرة باستمراره.

وجاء الجواب جملة اسمية في خمس حكم تستدعي التأمل ؛لأن التعبير عن الجزاء بجملة اسمية فيه نوع من الخصوصية،فمن المعلوم أن الجملة الاسمية تتسم بالثبوت والاستقرار،والمعنى الذي يرتبط بها يكون مؤكدا،والخلو من الدلالة على الزمن مصاحب للحقائق الثابتة.والذي يظهر من الحكم المعنيّة هنا هو الإشارة إلى الفاعل في المعنى الذي يظهر في الجواب ؛لأن (من) في الحقيقة هي اسم منقول عن الموصولية بمعنى (الذي) تضمن معنى الشرط،وذكر الفاعل على شكل ضمير يعود على (من) لا يكون إلا في جملة اسمية،وهو ما حصل في قوله:" من لم يكن له حياء ولا سخاء فالموت أولى به من الحياة"(٣٥)،فالجملة الاسمية (الموت أولى به من الحياة) وقعت جوابا للشرط،ولإظهار الاهتمام بالفاعل المحقق للشرط ذُكر في الجملة على هيئة ضمير بارز وهو الهاء في قوله:(به)،ولاشك أن التعبير عن استحقاق من كانت حالته كذلك- من عدم الحياء والسخاء -بالمبتدأ والخبر أقوى دلالة وأثرا من التعبير بالفعل.

وفي قوله: " من أكل خبز البُر وشرب ماء فراتا وآوى إلى ظل فهو في نعيم "(٣٦) يأتي جواب الشرط المتمثل في قوله:(هو في نعيم) جملة اسمية المسند إليه فيها الضمير (هو) ليؤكد حقيقة النتيجة وثبوتها في صاحبها المذكور في الشرط،وذلك في قوله:" من كان مطيته الليل والنهار فإنه يسار به وإن كان لا يسير "(٣٧) إذ ينصبّ الاهتمام والتركيز فيه على الفاعل في تحقق النتيجة،وكم هو فرق بين أن يقول الإمام في الجواب: يُسار به، وبين أن يقول: فإنّه يُسار به.إنّه فرق نتلمسه من فائدة ذكر المعني بالفعل وتكرار الإشارة إليه بضمير بارز يمثل المسند إليه في الجملة،وفي ذلك تثبيت للمعنى وتقوية للحقيقة وتعميقها في النفوس.

وحين يكون مراد الإمام توجيه الإنسان للقيام بسلوك ما اعتمادا على أمر قد تحقق له يأتي الجواب في صيغة الأمر إمّا صريحا بفعل الأمر،أو بصيغة المضارع مع لام الأمر،أو بالنهي الذي هو طلب بعدم تنفيذ الفعل،وقد ورد على هذه الصور ست حكم،منها قوله:" إذا أملقتم فتجا فتاجروا الله تعالى بالصدقة "(٣٨)،فالإمام هنا يوجه من لا يجد له طريقا لإصلاح أموره وكسب رزقه أي: انسدت عليه أبواب الخير في وجهه،يوجهه إلى دفع الصدقة،والسياق هنا يتطلب أمرا صريحا فجاء الجواب (فتاجروا) ليضع أمام الإنسان الحل الذي يكون به انفراج الأزمة،ومن الجميل هنا استخدام الإمام فعل الأمر (تاجروا) ولم يقل: (ادفعوا) فالمتاجرة فيها معنى الربح ؛لأن المعني هنا واقع في خسارة،والمتاجرة مع الله مضمونة الربح،وهو معنى لا يتحقق مع الفعل (ادفعوا).

وفي قوله:" إذا قدرت على عدوّك فاجعل العفو عنه شكرا للقدرة عليه "(٣٩) ارتبط الجواب بتحقق حالة تُحرك في نفس الإنسان نوازع الانتقام والتشفي،وهي القدرة على العدو وكونه تحت السيطرة،والإمام هنا يريد أن يكسر هذه الحالة ويهذبها ليربي الإنسان على فضائل الأمور ومحاسنها،فيأتي الأمر مباشرا صريحا في الجواب بقوله: (فاجعل) ليكون الخلق الرفيع السامي وهو العفو مكان الانتقام والتشفي،فيأمر بجعله هو البديل،ويربط ذلك بحالة الشكر لله على التمكين والقدرة،وفي مثل هذا السياق لا يناسب إلا أن يكون الجواب أمرا مترتبا على الفعل بهذه الصورة ليظهر الدلالة المطلوبة من وراء صيغة الجواب.

وجاء الجواب في سياق النهي في قوله:" إذا تواصلت إليكم أطراف النعم فلا تنفروها بقلّة الشكر "(٤٠)،وبالتأمل في سياق هذه الحكمة تظهر لنا إشارة لطيفة فيها دلالة عميقة ؛إذ إنّ الشرط صوّر حالة ترادف النعم على الإنسان،فالتعبير بقوله:"أطراف النعم" يشير إلى تتابعها واتصال طرف نعمة بطرف أخرى،وهذه حالة تجعل الإنسان غارقا في نعمه سبحانه بحيث ينسى تقدير تلك النعم، والقيام بواجب الشكر بسبب الغفلة التي هو فيها ؛ولذا أراد الإمام أن ينبه الإنسان إلى أن هذه النعم قد تنفر وتزول فجاء الجواب موجها الإنسان إلى سلوك حالة يمكن من خلالها المحافظة على النعمة،وكان الأنسب أن يأتي التوجيه في سياق النهي ؛لأن الحالة في الشرط تستدعي عدم الالتفات إلى مسألة الشكر لله فقال الإمام:" فلا تنفروها بقلّة الشكر"،أي: حافظوا على النّعم بمداومة الشكر وأكثروا منه.

دلالة الفعل المبني للمفعول في جواب الشرط:

من أغراض بناء الفعل للمفعول هو التركيز على الحدث والالتفات إلى من وقع عليه الحدث،وهذا مؤدى الأغراض التي أشار إليها النحاة في ذكر الدواعي التي تدعو إلى حذف الفاعل وبناء الفعل للمفعول ؛ لأن الفاعل ليس محل الغرض والاهتمام ؛ولذا كانت بلاغة الفعل المبني للمفعول حاصلة في براعة استخدام هذا البناء الخاص في محله ؛ إذ إن الملاحظ في سياقات الفعل المبني للمفعول هو أن يأتي غالبا لبيان فظاعة عمل معين وقبحه، أو لبيان حسن حدث وجماله، ولاسيّما في مجال الحكمة والموعظة التي هي للتوجيه والإرشاد، ومثال على ذلك نورد الحكمة التي تقول: " من سلّ سيف البغي قُتِل به "٤١، ففي الفعل (قُتِل) إشارة إلى المقتول لا القاتل، وإشارة إلى فظاعة الحدث وشناعته ؛ لأن البغي ظلم عظيم وتجرؤ على الله والخلق، وبحسب هذا المعنى تكون بلاغة الصياغة في تجاهل الفاعل ؛ لأن الذم والتقبيح هنا للفعل وليس للفاعل؛ ولذا جاء الفعل متجاهلا الفاعل مهتما بالمفعول.

كذلك في الحكمة التي أوردناها سابقا " من استحيا حُرِم " و " من زنى زُنِي به ".

دلالة (إذا) في الجملة الشرطية:

(إذا) -كما يقول النحاة- ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط،فهي في الغالب تحمل دلالتين:الظرفية ومعنى الشرط،غير أن ما يميزها عن غيرها أنها تختص بالدخول على المتيقن والمتحقق الوقوع أو راجح الوقوع أو كثيره(٤٢)؛ولذا غلب معها مجيء الفعل -سواء في الشرط أو في الجواب-ماضيا(٤٣)؛لأنه أدلّ على الوقوع بوصفه متحقق الوقوع،وتكون دلالته المستقبل،ويقلّ معها المضارع (٤٤)، إلا أنّ دلالة القرائن في السياق أحيانا تجعل (إذا) دالة على الزمن الماضي لفظا ومعنى.

وما جاء منها في الحكم جاء في الأغلب داخلا على أمور متحققة الوقوع أو كثيرة في العادة،وذلك نحو قوله:" إذا حلّت المقادير بطل الحذر "(٤٥)،فالمقدّر على الإنسان كائن لا محالة ولا مفرّ منه مهما حاول الإنسان أن يتوقّاه أو يحذر منه ؛ولذا جاء الجواب مؤكدا هذا المعنى في قوله:"بطل الحذر"،بصيغة الماضي ليتناسب مع تحقق وقوع الشرط،وفي قوله:" إذا ضحك العالم ضحكة مُجّ من عقله مجّة "(٤٦) يعرض الإمام في الشرط صورة محققة الوقوع وإن قلّت،فالعالم مهما كان وضعه وشخصيته لابد له من الضحك ولو لمرة واحدة،لكن الإمام أراد أن يبين أثر تلك الضحكة على شخصية العالم وعقله،وفي ذلك حثّ للعلماء على الجدّ والوقار وترك الإسفاف والتهافت ؛لأنهم موضع القدوة والإمامة للناس،وإلا فالضحك المعتدل في موضعه ليس محظورا،ومن هنا جاء الجواب محققا للنتيجة ومؤكدا على الأثر في قوله: (مُجّ من عقله مجّة)، أيّ كان له الأثر السلبي على سمته وفكره.

وجاءت (إذا) داخلة على مرجّح الوقوع نحو قوله:" إذا كان الرفق خُرقا

كان الخُرق رفقا"(٤٧)،والمعنى هنا لطيف ويحتاج إلى تأمل،فالخُرق في اللغة من (خرُق) أي: حَمُق،ويقال خرُق بالشيء أي:جهله ولم يحسن عمله(٤٨)،والرفق هو لين الجانب وحسن العمل،فكيف يكون الرفق خُرقا ؟

إذا كان استعمال الرفق مفسدة وزيادة في الشر،وحماقة في التصرف فإنه ليس برفق ولا يُنصح باستعماله لأنه خُرْق،وفي هذه الحالة يكون الخُرْق رفقا ؛لأن الشر أو الجهل لا يُلقى إلا بشر أو جهل مثله،وهذا أمر راجح وقوعه من بعض الناس الذين يكون الرفق منهم عن جهل وعدم معرفة لا عن حزم ودراية.وقد يكون المعنى المراد أنه إذا عُدّ الرفق حماقة بسبب قصور في عقل الطرف الآخر فإن هذه الحماقة التي فهمها هي في الحقيقة رفق وعقلانية لما للرفق من فضيلة ومزية فكأن الإمام هنا يحقق معنى آخر وهو أن الرفق ما وُضع على شيء إلا زانه.

ومن الأمور المحققة الوقوع والمتيقن منها هو إدبار الإنسان عن الموت وإقبال الموت عليه،وفي ذلك يقول الإمام:" إذا كنت في إدبار والموت في إقبال فما أسرع الملتقى "(٤٩)،فكلما أدبرت الأيام عن الإنسان اقترب من الموت فيكون الموت بذلك مقبلا ،وهذه حالة عجيبة في الإنسان إذ سرعان ما يكون الالتقاء ؛لأن إدبار الإنسان يعني توجهه إلى الموت ؛لذا جاء الجواب جملة تعجيبة تؤكد هذه الحقيقة وذلك في قوله:" فما أسرع الملتقى ".

خاتمة تأملية

بعد هذه الإطلالة التحليلية لأسلوب الشرط في فن الحكمة يجدر بنا الوقوف على مسائل مهمة تحتاج إلى تأمل وتخدم البحث للتوسع فيه مستقبلا ، منها:

× مسألة خبرية جملة الشرط: هل تتحقق بجزأيها الشرط والجواب، أو بالاكتفاء بالجواب فقط؟. لقد قرر النحاة ومنهم ابن السراج أن الكلام في الجملة الشرطية لا يتم إلا بالجواب كما هو الخبر بالنسبة للمبتدأ، فقولنا: " زيد" لم يكن كلاما يُقال فيه صدق أو كذب، فإذا قلنا " منطلق" تم الكلام، فكذلك هو في الشرط(٥٠)،فحين ربط ابن السراج الشرط بالمبتدأ والخبر الذي يحتمل فيه الصدق والكذب ففي ذلك إقرار بخبرية الجملة الشرطية التي تكون في مجموع الشرط والجواب لا في واحد منهما دون الآخر(٥١)، وقد خالف الدكتور الجواري هذا الكلام فقال: " إن الشرط ليس بخبر لأنه ليس له في الخارج نسبة تصدقه أو لا تصدقه،وليس له في الخارج حقيقة تطابقه أو لا تطابقه، وهو أيضا ليس بإنشاء ؛ لأنه ليس معنى ينشئه المتكلم من نفسه "(٥٢)،ثم يأتي في كتاب آخر فيقول: " وهذا أسلوب مختلف في حقيقته عن أساليب الخبر والإنشاء،وذلك أن فعل الشرط وحده وجواب الشرط وحده لا يفيد كل منهما معنى من معاني الخبر والإنشاء "(٥٣)،ففي القول الأول ينفي خبرية الشرط عموما بجزأيه وينفي إنشائيته كذلك، وفي الثاني ينفي أن يكون فعل الشرط وحده أو الجواب وحده خبرا أو إنشاء، وفي ذلك تناقض واضح ففي القول الثاني هو وافق جمهور النحاة في أن الشرط وحده أو الجواب وحده لا يؤدي معنى لا خبرا ولا إنشاء، أما القول الأول فهو ينفي خبرية الأسلوب كاملا وينفي إنشائيته فلا تكون له نسبة في الخارج تكذبه أو تصدقه، وهو ما لا يتفق مع أسلوب الشرط في الحكمة التي نحن بصددها ففي الحكمة فكرة حقيقية ومعنى له مطابقة في الواقع تؤديها جملتا الشرط معا، والحكمة باعتبارها فن يُقصد منه التوجيه والإرشاد فنسبة الصدق والمطابقة في الواقع الخارجي متحققة، وإذا أتى الإنسان بخلافها فهو يجني عكس الثمار ؛ لأن الحكمة تصدر عن خبير جرّب الحياة وعجنها فاستخلص منها الدروس والعبر فهو لا يعبر إلا عن حقائق.

× مسألة الربط بـ (الفاء) في جواب الشرط: يشير جمهور النحاة إلى أن وظيفة (الفاء) الربط فقط في مواضع، فمرةً يجب ورودها ومرةً يمتنع ومرةً يجوز ولذلك تفصيل في كتب النحو(٥٤)،غير أن التأمل الدقيق في ورودها مع الجواب في بعض الحكم يُظهر لنا معاني جليلة ولطيفة غير تلك العلل الظاهرية التي هي في أغلبها تابعة للفظ ونمط التركيب في الجواب.

حين وقفنا بالتأمل الدقيق على بعض الجمل الشرطية التي في جوابها فاء الربط لكون الجواب إما جملة اسمية أو فعل أمر أو نهي كما يعلل النحاة وجدنا معنى آخر يتجلى في الفاء بالتأمل والنظر، وهو معنى التنبيه والإيقاظ، وكأن المعنى الوارد في الشرط فيه غفلة ونسيان أو ذهول عن أمر مصيري ولازم من لوازم الحياة، فيأتي الجواب منبها وموقظا ليعطي فسحة للتفكير ويقظة الضمير، وهذا لا يتحقق إلا

مع مجيء الفاء الرابطة،ولاسيّما في فن الحكمة، ومثال على ذلك قول الإمام:" من لم يكن له حياء ولا سخاء فالموت أولى به من الحياة "(٥٥). إن الإنسان الذي يُعدم الحياء والكرم فقد سُلب الخير الكثير ؛إذ إن الحياء من الإيمان،والكرم من أنبل الصفات وأشرفها ويربي في الإنسان أشياء كثيرة، وإنسانٌ بهذا الوصف فهو يعيش في غفلة وبُعد والتهاء ؛حيث إن سلب مثل هاتين الصفتين يؤدي إلى إحلال صفات ذميمة وأخلاق سيئة محلها ؛ ولذلك فإن النتيجة تأتي مبينة لحقيقة يكاد أن يُعمى عنها ويُصم، وقد أدت الفاء في موقعها دور هذا الجرس المنبه في بناء التركيب " فالموت أولى به من الحياة".

وهكذا لو تأملنا الحكم الأخرى مع وجود الفاء في جواب الشرط، نحو ما ورد سابقا من قول الإمام: " من أكل خبر البُر وشرب ماء فراتا وآوى إلى ظل فهو في نعيم " وقوله: " من كان مطيته الليل والنهار فإنه يسار به وإن كان لا يسير " وقوله: " إذا أملقتم فتجروا الله تعالى بالصدقة " وقوله: " إذا قدرت على عدوك فاجعل العفو عنه شكرا للمقدرة عليه ". ولنا في بيان الحكمة السابقة بالتحليل كفاية عن الوقوف على ما بعدها.

المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي،تحقيق: رجب عثمان محمد ،مراجعة:رمضان عبدالتواب،مكتبة الخانجي،القاهرة،١٤١٨هـ.
٢- إعجاز والإيجاز،أبو منصور عبدالملك بن محمد الثعالبي، منشورات المكتب العالمي للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٢م.
٣- تراكيب الإسنادية،علي أبوالمكارم، مؤسسة المختار،القاهرة،ط(١)،٢٠٠٧ م.
٤- الحكمة الخالدة، أبو علي أحمد بن محمد مسكويه، تحقيق: عبدالرحمن بدوي، دار الأندلس، بيروت، ١٩٩٦م.
٥- دستور معالم الحكم ومأثور مكارم الشيم،أبو عبدالله محمد بن سلامة القضاعي،شرح وتصحيح وتعليق: إبراهيم الدلجموني وحسن السّماحي سويدان،دار القلم،دمشق،ط ١، ١٤٢٤هـ.
٦- دلائل الإعجاز، تصحيح وتعليق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨١م.
٧- رسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ(من) الشرطية،عبدالله بن يوسف بن أحمد بن هشام،تحقيق:مازن المبارك،دار ابن كثير،دمشق،ط(١)،١٩٨٧م.
٨- شرح المفصل،موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الموصلي،تقديم وتهميش وفهرسة: إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية،بيروت،ط ١،١٤٢٢هـ.
٩- شرح كافية ابن الحاجب،رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي،تقديم وتحشية: إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية،بيروت،ط ١، ١٤١٩هـ.
١٠- عقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، تحقيق: محمد عبدالقادر شاهين، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٩م
١١- عيون الأخبار، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري، تحقيق:لجنة دار الكتب المصرية، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.
١٢- كامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ.
١٣- معجم الوسيط،إخراج: إبراهيم أنيس وعبدالحليم منتصر و عطية الصوالحي و محمد خلف الله أحمد، دار أمواج، بيروت، (ط) ٢، ١٩٨٧م.
١٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك و محمد علي حمد الله، د.ن، (ط) ٥، تبريز (سوق المسجد الجامع.
١٥- مقتضب،أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد،تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة،عالم الكتب،بيروت،د.ت.
١٦- نحو التيسير (دراسة ونقد منهجي)، أحمد عبدالستار الجواري، المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ.
١٧- نحو الفعل، أحمد عبدالستار الجواري،مطبعة المجمع العلمي العراقي،بغداد١٩٧٤م.

الهوامش

(١) شرح المفصل، (ج) ١، ص٢٢٩. وهنا قد خالف ابن يعيش الزمخشري في تقسيمه لأنواع الجمل واعتبر الشرطية في الحقيقة من الجملة الفعلية لأنها مركبة من جملتين فعليتين. (انظر المصدر نفسه).

(٢) انظر: المقتضب،ج(٢)،ص ٥٠.

(٣) انظر: المصدر السابق،ص٥٥و٥٦.

(٤) انظر: شرح الكافية،ج(٤)،ص١٢٠. والتراكيب الإسنادية،ص ١٦٠.

(٥) الإعجاز والإيجاز، ص ٣٦-٣٨.

(٦) المصدر السابق،ص٤٤.

(٧) دستور معالم الحكم، ص١٨٦.

(٨) المصدر السابق،ص١٨٧.

(٩) الإعجاز والإيجاز،ص٣٦و٤٢.

(١٠) المصدر السابق،ص٣٧و٣٨.

(١١) دستور معالم الحكم،ص١٨٦و١٨٧.

(١٢) الإعجاز والإيجاز،ص٤٤.

(١٣) الحكمة الخالدة،ص١١٢.

(١٤) دستور معالم الحكم،ص١٨٧و١٨٨.

(١٥) الإعجاز والإيجاز،ص٣٨.

(١٦) الحكمة الخالدة،ص١١٢.

(١٧) العقد الفريد،ج(٣)،ص ٩٥.

(١٨) الإعجاز والإيجاز،ص٣٨.

(١٩) دستور معالم الحكم،ص١٨٧.

(٢٠) المصدر السابق،ص١٧٨.

(٢١) الإعجاز والإيجاز،ص٤١و٤٢.

(٢٢) المصدر السابق،ص٤٢.

(٢٣) العقد الفريد،ج(٢)،ص٢٨٣.

(٢٤) دستور معالم الحكم،ص ١٨٥و١٨٦.

(٢٥) انظر::رسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ(من) الشرطية، ص٦٦.

(٢٦) الكامل، (ج) ١،ص ٦٤.

(٢٧) العقد الفريد،(ج)٢،ص ٢٣٨.

(٢٨) المصدر السابق.

(٢٩) دستور معالم الحكم، ص ١٨٤و١٨٥.

(٣٠) انظر: المعجم الوسيط، مادة (هَجَر).

(٣١) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، (ج)٤،ص ١٨٦٣.

(٣٢) دستور معالم الحكم، ص ١٨٦.

(٣٣) الإعجاز والإيجاز، ص ٣٨.

(٣٤)دستور معالم الحكم، ص ١٨٦.

(٣٥)الإعجاز والإيجاز، ص٤٤.

(٣٦)الحكمة الخالدة، ص ١١٢.

(٣٧)دستور معالم الحكم، ص ١٨٨.

(٣٨)الإعجاز والإيجاز،ص ٣٨.

(٣٩)المصدر السابق.

(٤٠)المصدر السابق.

(٤١) الإعجاز والإيجاز، ص ٤١.

(٤٢)انظر: المقتضب،(ج)٢، ص ٥٥و٥٦.

(٤٣)انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (ج) ١، ص ١٢٧.

(٤٤)انظر: المصدر السابق.

(٤٥)الإعجاز والإيجاز،ص ٣٨.

(٤٦)عيون الأخبار،(ج)٣، ص ٣١٩.

(٤٧)دستور معالم الحكم،ص١٧٨.

(٤٨)انظر: المعجم الوسيط،مادة (خرق).

(٤٩)دستور معالم الحكم،ص ١٧٨.

(٥٠) انظر: الأصول في النحو، ج(٢)، ص ١٥٨.

(٥١) انظر: دلائل الإعجاز، ص ١٨٩.

(٥٢) نحو التيسير (دراسة ونقد منهجي)، ص ٩٣.

(٥٣) نحو الفعل، ص٥٠.

(٥٤) انظر: شرح الكافية،(ج) ٤، ص ١١٥-١٢٠.

(٥٥) الإعجاز والإيجاز،ص ٤٤.